أكثر من عقدٍ من الإفلات من العقاب: التعذيب والاحتجاز التعسفي في اليمن مستمران دون مساءلة

بيان مشترك لتحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن" بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

26 يونيو 2026

بعد أكثر من عقد على اندلاع النزاع في اليمن، لا يزال آلاف الناجيات والناجين من التعذيب والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري محرومين من العدالة والإنصاف، في ظل غياب أي مساءلة فعالة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها مختلف أطراف النزاع. وبمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، يجدد تحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن" التزامه بمناهضة جميع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية والاحتجاز خارج إطار القانون، والتأكيد على الحق غير القابل للتصرف للضحايا في العدالة والكرامة وجبر الضرر.

ورغم دخول اليمن عامه الثاني عشر من النزاع، لا تزال أنماط التعذيب والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري مستمرة بصورة ممنهجة، وسط تراجع خطير في آليات المساءلة المحلية والدولية، بما يعمّق عزلة الضحايا ويكرّس الإفلات من العقاب.

وخلال عام 2026، استمرت جماعة الحوثي في احتجاز عشرات العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفون تابعون للأمم المتحدة، حيث أكدت الأمم المتحدة أن ما لا يقل عن 73 من موظفيها لا يزالون رهن الاحتجاز التعسفي، بعضهم منذ سنوات، في ظل حرمانهم من التواصل مع أسرهم أو الحصول على تمثيل قانوني، بما يثير مخاوف جدية من تعرضهم للإخفاء القسري وسوء المعاملة والتعذيب.

ورغم التوصل في مايو 2026 إلى اتفاق بوساطة أممية للإفراج عن أكثر من 1,600 محتجز في أكبر عملية تبادل منذ اندلاع النزاع، فإن هذه الخطوة – رغم أهميتها الإنسانية – لا تعالج جوهر الأزمة المتمثل في استمرار التعذيب، والاحتجاز خارج إطار القانون، والإخفاء القسري، وغياب المساءلة والإنصاف للضحايا، إذ لا يمكن أن يكون الإفراج عن المحتجزين بديلاً عن العدالة.

وفي الوقت نفسه، تؤكد التقارير الحقوقية استمرار جميع أطراف النزاع، بما في ذلك جماعة الحوثي، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والحكومة المعترف بها دولياً، في ارتكاب انتهاكات جسيمة شملت الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة بحق محتجزين وصحفيين ونشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، بما يعكس استمرار نمط ممنهج من الانتهاكات في مختلف مناطق السيطرة. كما امتدت أنماط القمع خلال العام الجاري لتطال فئات اجتماعية ودينية مهمشة، بما يعكس اتساع دائرة الانتهاكات خارج السياقات الأمنية التقليدية.

ولا تقتصر هذه الانتهاكات على الرجال، بل تشمل النساء أيضاً، حيث وثّقت منظمات حقوقية حالات متكررة من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة بحق النساء المحتجزات، بما في ذلك العزل المطوّل، والحرمان من الرعاية الصحية، وسوء المعاملة النفسية والجسدية، والتهديد بالعنف الجنسي، في ظل غياب الرقابة القضائية واستمرار الاحتجاز في مراكز غير رسمية أو سرية.

إن استمرار هذه الانتهاكات في ظل غياب نظام قضائي مستقل، وتراجع آليات الرقابة الدولية، وصمت المجتمع الدولي، يكرّس مناخ الإفلات من العقاب ويقوّض فرص تحقيق سلام مستدام قائم على العدالة واحترام حقوق الإنسان.

وبناءً على ذلك، يدعو تحالف "ميثاق العدالة من أجل اليمن" الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وكافة الأطراف اليمنية الفاعلة، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تضمن:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً.
- فتح تحقيقات مستقلة وشفافة في وقائع التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز والإخفاء القسري.
- إدراج المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب كعنصر جوهري في أي تسوية سياسية قادمة.
- إنشاء آلية مستقلة وفعالة تضمن محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة وإنصاف الضحايا وجبر ضررهم.

إن صمت العالم عن التعذيب في اليمن، تحت ذريعة تعقيد النزاع، ليس إلا تواطؤاً مع الظلم. وإنصاف الضحايا ليس خياراً سياسياً، بل شرطٌ أخلاقي وأساسي لتحقيق العدالة والمصالحة والسلام في اليمن.

تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن

26 يونيو 2026

1. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
2. منظمة مساءلة
3. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
4. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5. مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
6. المركز الاستراتيجي لدعم المرأة والطفل
7. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8. منظمة رصد لحقوق الإنسان
9. رابطة أمهات المختطفين
10. منظمة سام للحقوق والحريات